

الشكوك تحاصر الحزمة الجديدة لتحفيز الاقتصاد في تونس

الحكومة تحتاج إلى تمويلات وتسهيل الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية حتى تنفذ البرنامج

استقبل خبراء تونسيون الحزمة الجديدة للتحفيز التي صادق عليها البرلمان لإعطاء الاقتصاد المنهك نفسا جديدا للانعاش بكثير من التشكك في تجسيدها واقعا في ظل الصعوبات المالية التي تمر بها البلاد، والتي من المرجح أن تكبل الحكومة وتمنعها من تنفيذها.

خالد هودي
صحافي تونسي



في استرجاع وتيرة نشاطها وتخفيف العبء الضريبي عنها. واستبعد خبراء نجاح تلك الإجراءات في ظل الأزمة المالية الخائفة التي تمر بها البلاد، واعتبر هؤلاء أنه يتطلب توفر مناخ من الثقة بين السلطات والمواطنين. وقال الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان لـ "العرب" إن "تطبيق الإجراءات القروض والفوائد فهذا سيخلق مشكلة عوز أن يحل أخرى، لأن نسبة فائدة لا تتجاوز 3 في المئة ستجبر الدولة على تغذية الفارق بين 8 و9 نقاط مئوية".

وأوضح أن مثل هذه "العمليات تتطلب مستوى من الثقة عاليا جدا بين المواطن والإدارة، وبين المواطن والدولة، ولكن المستوى متدن جدا الآن، وبالتالي حظوظ نجاح التجربة محدودة جدا". وتابع سعيدان "القانون فيه الكثير من التعديلات وصعوبة التطبيق، ويذكرني في جوانب منه بالقانون عدد 38 بخصوص تشغيل من طالت بطالتهم من خريجي الجامعات الذي أجازه البرلمان".

وأردف "المصادقة تأتي كمحاولة لتخفيف الضغوط، وهذه محاولة فاشلة وستضيف فشلا على فشل، لأن الإنشغال الحقيقي في البلاد اليوم متعلق بإدارة الجائحة الصحية وكيفية حماية أرواح التونسيين، فضلا عن تجنب جدولة الدين الخارجي".

وتتضمن حزمة التحفيز إجراءات لإدماج الأنشطة والأموال المتأتية من السوق الموازية في الدورة الاقتصادية الرسمية وأخرى لترشيد تداول الأموال نقدا، كما يضم القانون إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي ودعم الشفافية المالية. وسيعطي القانون الشركات العاملة في البلاد تسهيلات للحصول على قروض مصرفية لمواجهة الأضرار الناجمة عن الوباء بشروط وفوائد ميسرة وتقليل التعامل بالنقد من خلال خطوات تصل إلى نحو 5 في المئة على المدفوعات الإلكترونية أو الرقمية بالبطاقات البنكية والشراء عبر الإنترنت. ويرى محللون أن نسبة الفائدة المقترحة بشأن القروض وحتى مسالة

تونس - رجح خبراء ومحللون صعوبة تنفيذ مشروع قانون إنعاش الاقتصاد الذي صادق عليه البرلمان التونسي مساء الإثنين الماضي بعد ساعات من الجدل والفوضى بسبب عدم توفر التمويلات اللازمة لذلك. وتحمل حزمة التحفيز الجديدة الكثير من الإجراءات الشبيهة بإجراءات اعتمدها حكومات سابقة والتي تقول حكومة هشام المشيشي إنها ستساعد القطاعات الإنتاجية والشركات والمواطنين على تجاوز أزماتهم بشكل تدريجي.

أهم الإجراءات الجديدة

- تخفيف العبء الضريبي عن الشركات ودعم مناخ الاستثمار
- منح قروض سكن بنسبة فائدة ضعيفة تسدد على مدة أقصاها 40 عاما
- امتلاك التونسيين عملة بتكوين وفتح حسابات بنكية بالعملات الصعبة
- إدماج الأنشطة والأموال المتأتية من السوق الموازية في الاقتصاد الرسمي
- مكافحة التهرب الضريبي ودعم الشفافية المالية
- تقليص التداول بالنقد والتحفيز على التعامل بالمدفوعات الإلكترونية

وقال وزير المالية علي الكعلي إن "هذا القانون سيمكن التونسيين من امتلاك عملة 'بتكوين' وفتح حسابات بنكية بالعملات الصعبة، والحصول على قروض سكن بنسبة فائدة ضعيفة تسدد على مدة أقصاها 40 عاما". وتتيح حزمة التحفيز توفير الإمكانات المالية اللازمة للشركات المتضررة من أزمة كورونا، فضلا عن إجراءات أخرى ستمكن من تسهيل عملها وضمان استدامة نشاطها. كما تتضمن إجراءات لتخفيف العبء الضريبي عن الشركات ودفع الاستثمار على غرار مساندة الشركات المصدرة كليا



حيرة مزروجة بالإحباط

أي زيادة قدرت بحوالي 4.8 في المئة مقارنة بالفقرة ذاتها من العام الماضي. وليس ذلك فحسب، بل تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 31.9 في المئة في الربع الأول من العام الحالي على أساس سنوي. وتحتاج الحكومة التونسية إلى تعبئة موارد مالية عبر الاقتراض بقيمة 18.5 مليار دينار تونسي (نحو 6.77 مليار دولار) واقتراض خارجي بقيمة 13 مليار دولار لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2021 وتتوزع الديون الجديدة بين اقتراض داخلي في حدود 5.6 مليار دينار (ملياري دولار) وارتفع إلى 98 مليار دينار (35.2 مليار دولار)، في نهاية شهر أبريل الماضي،

سنوية لا تتجاوز 3 في المئة وفترة سداد على 7 سنوات مع مدة إمهال بستينين. وقفل البرلمان التونسي في تمرير هذا القانون الملحق منذ سنوات في جلسته العامة المنعقدة الأربعاء الماضي قبل تمريره الإثنين. وتعاني تونس من تراجع تاريخي في نسبة النمو الذي انكمش بواقع 8.8 في المئة العام الماضي، ليبلغ حوالي 3 في المئة بنهاية الربع الأول من العام الجاري.

وتشير التقديرات الرسمية للبنك المركزي إلى أن الدين العام لتونس ارتفع إلى 98 مليار دينار (35.2 مليار دولار)، في نهاية شهر أبريل الماضي،

وتشرت رئاسة الحكومة بعض تفاصيل مشروع قانون إنعاش الاقتصاد وتسوية مخالفات قانون الصرف، في واحدة من مساعيها الجليظة التي كبلتها العديد من العوامل المركبة



محسن حسن
ثمة إجراءات غير قابلة للتحقيق نظرا لتدني القدرة الشرائية

ويتضمن المشروع خط تمويل بحوالي ثلاثة مليارات دينار (نحو مليار دولار) بضمنان الدولة لفائدة الشركات المتضررة من الجائحة، بنسبة فائدة

تقسيم القروض بالنسبة إلى المواطنين لامتلاك منزل، على سبيل المثال، تبقى صعبة التحقيق في ظل الإنشغال بالأزمة الصحية الآن، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

وقال وزير التجارة السابق محسن حسن إن "الوضع الصحي خطير الآن ويجب تعميم التلقيح أولا، ولكن لا بد من أن تأخذ الأوامر التطبيقية للقانون الجديد بعين الاعتبار عدة نقاط، والحكومة عليها أن توضح مسالة خطوط التمويل".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن "مسألة الفائدة والقروض على 40 سنة قرار غير قابل للتطبيق ولا التحقيق في علاقة بالقدرة الشرائية للمواطنين".

الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة

الأسعار التي اشتدت وطأتها منذ أشهر، والتي تدهورت معها القدرة الشرائية. ولم تسلم العملة المحلية من تبعات الأزمة، إذ بلغت مستويات قياسية من الانهيار أمام الدولار واليورو. وتتوقع موازنة هذا العام أن يبلغ متوسط سعر صرف الدولار بنحو 142 ديناراً على أن يتقهقر ليصل إلى 149 ديناراً في العام المقبل.

11.5
في المئة نسبة البطالة من تعداد السكان البالغ 40 مليون نسمة، وفق البيانات الرسمية

ووفقا للوثيقة ذاتها تتوقع السلطات انخفاضاً بواقع 5 في المئة من قيمة العملة المحلية كل عام، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملات الأجنبية. وحسب بيانات بنك الجزائر المركزي بلغ سعر صرف الدينار مطلع يونيو الماضي مستوى 134 مقابل الدولار و160 مقابل اليورو.

وتطبق الجزائر سياسة دعم اجتماعي منذ عقود بلغت قيمته في موازنة 2021 نحو 17 مليار دولار، ويتوزع ما بين دعم مباشر بمبالغ مالية للمعنيين به، وغير مباشر بتحمل الدولة فارق سعر تسويق المنتجات واسعة الاستهلاك وتكلفتها الحقيقية.

ونكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن البرنامج يتضمن في مرحلته الأولية إجراء دراسة تحليلية تعنى بجميع الجوانب المتعلقة بالنظام البيئي المشجع والمناسب لنشاط المشاريع الصغيرة، والذي يسمح باستخدامها وإعطائها فعالية اقتصادية وعملية. كما تهدف الدراسة التي يشرف عليها خبراء دوليون بالتعاون مع كوادر من الوزارة وبإشراف العديد من الفاعلين في مجال الشركات إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يسمخ تنفيذها على أرض الواقع بتحسين مناخ الأعمال المرتبط بهذا النوع من المشاريع.

وقالت الوزارة إنه تمت مناقشة الجوانب العملية والمنهجية التي تسمح بتنفيذ جميع المحاور المتعلقة بإجراء هذه الدراسة وتقديمها في آجالها المحددة قبل المرور إلى المرحلة الثانية المتعلقة ببرنامج التعاون.

وتعترض الاقتصاد الجزائري لهزة عنيفة خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط، ما نتج عنه عجز تاريخي في موازنة 2021، إذ بلغت 22 مليار دولار.

ويقول خبراء إن الأزمة المزروجة دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع النصف تقريبا وتجميد مشاريع في عدة قطاعات. وامتدت آثار الأزمة لتطال أسعار المواد الاستهلاكية على اختلافها، وستكون الحكومة أمام رهان إطفاء لهيب

الجزائر - وجهت الحكومة الجزائرية نظارها إلى تحريك عجلة القطاع الخاص إلى الأمام، والذي لا يزال بعيدا بشكل كبير عن المنافسة بسبب مناخ الأعمال المتذبذب، في محاولة لإمتصاص معدلات البطالة التي ارتفعت في الفترة الأخيرة. وتدفع الأزمة الاقتصادية حكومة رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن هذه المرة للبحث عن حلول بهدف تدعيم سوق العمل من خلال تحفيز المشاريع الصغيرة وتشجيع رواد الأعمال رغم مطبات البيروقراطية لتعزيز مساهمة القطاع في إنعاش النمو.

وانعكست آثار الإغلاق الاقتصادي بوتيرة حادة على سوق العمل في الجزائر حيث تسببت في ارتفاع معدلات البطالة بفعل علق عدد من الشركات أبوابها ما راكم الضغوط على الحكومة التي تكافح أصلا تحديات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها. وتجد حكومة بن عبد الرحمن نفسها في مواجهة بطالة متفاقمة، حيث تشير بيانات رسمية إلى أن البلاد فقدت نحو نصف مليون وظيفة بسبب الجائحة، بينما تبلغ نسبة البطالة 11.5 في المئة من تعداد السكان البالغ 40 مليون نسمة. وفي محاولة لتجاوز تلك المشكلة أعلنت الوزارة المنتدبة بالمؤسسات الصغيرة الثلاثاء في بيان عن الإنطلاق الفعلي لبرنامج دعم لفائدة القطاع في إطار التعاون مع وكالات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة.

البنك الدولي يمول مشاريع تنموية في موريتانيا

ويهدف المشروع الأول إلى تحسين الولوج إلى الشبكة الكهربائية وتحسين استقرار النظام الكهربائي، فيما سيمكّن المشروع الثاني من تعزيز تشغيل الشباب الأكثر احتياجا في بعض المناطق، في حين يهدف المشروع الثالث إلى الوقاية من كوفيد - 19 والمساعدة على اكتشافه ومقاومة تهيده.

وتواجه الحكومة الموريتانية تحديا كبيرا لإعادة ضبط إيقاع النمو مرة أخرى بعد إعادة فتح الاقتصاد الذي انكمش بشكل أكبر مما هو متوقع. وبحسب الأرقام الرسمية يعيش 31 في المئة من سكان موريتانيا البالغ عددهم 4 ملايين نسمة تحت خط الفقر، وهذه نسبة تعتبر مرتفعة جدا. ووصف تقرير للبنك الدولي في نوفمبر الماضي الاقتصاد الموريتاني بأنه "بالغ الحساسية للصددمات الخارجية كاضطراب أسعار المواد الأولية والظروف المناخية والأزمات السياسية، ويعتمد على المساعدات الدولية". وصنف التقرير موريتانيا "ضمن الدول الأقل تطورا، حيث تحتل المرتبة 160 من أصل 189 دولة، حسب الترتيب العام المعتمد على مؤشر النمو البشري". وطالبت موريتانيا أكثر من مرة، على لسان رئيسها الغزواني وعدد من الوزراء في مناسبات وقدم مختلفة بإلغاء كامل ديون القارة الأفريقية حتى تتسنى لها مواجهة الواقع الذي فرضته مواجهة الوباء وتحديات التنمية والأمن.

منحوا قروضا بفائدة منخفضة للدول الأشد فقرا، نحو 90 مليون دولار لمشروع يتعلق بالطاقة الكهربائية و40 مليون دولار لدعم سوق العمل المحلي والباقي سيذهب إلى مكافحة الوباء. ونسبت وكالة الأنباء الموريتانية الرسمية إلى وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية في موريتانيا أوسمان مامودو قوله إن "هذه التمويلات تأتي دعما للجهود المبذولة من طرف بلادنا في مجالات مواجهة الوباء وتشغيل الشباب وتوسيع التغطية الكهربائية مساهمة في تجسيد التزامات الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني".



في ترقب الدعم